

بسم الله الرحمن الرحيم

السياسة الخارجية

د. مخلص الصيادي

في مفهوم السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية صنو الوجود الاجتماعي للإنسان ، لأنها تعبر عن مشهد تفاعله مع الخارج ، تأثيرا وتأثرا ، كما أنها تعكس خياراته ، وفلسفته ، وبرامجه . لذلك نجد فكرة السياسة الخارجية بعيدة في التاريخ الاجتماعي ، هي أبعد كثيرا من وجود الدولة وأقدم ، وأبعد حتى من وجود العشيرة والقبيلة وأقدم .

وإذا كانت السياسة الداخلية هي التي ترسم خارطة تفاعل قوى المجتمع ، وتعتبر عن محصلة قوى هذا التفاعل ، فإن السياسة الخارجية هي التي ترسم خارطة التفاعل مع المجتمع الدولي ، وتعتبر عن محصلة قوى هذا التفاعل . لذلك فإن القوى التي تمسك بزمام السياسة الداخلية ، وتؤثر فيها وتعمل على رسم إدارتها ، يكون لها الدور الرئيس في رسم السياسة الخارجية والتعبير عنها ..

وكما تعبر السياسة الداخلية عن مصالح وخيارات وتطلعات القوى المؤثرة والفاعلة في المجتمع ، فإن السياسة الخارجية تعبر عن هذه المصالح والخيارات والتطلعات ذاتها،

لذلك فإن الذي يريد أن يتعرف على ماهية السياسة الخارجية لدولة ما، عليه أن يتعرف على القوى التي تهيمن على هذه الدولة، وتحركها، وإذا كان حديثنا عن قوة سياسة لم تتحول بعد الى دولة ومؤسسات لقيادة المجتمع فعلينا كي نعرف سياستها الخارجية أن نتعرف عن رؤيتها وانحيازاتها، وخياراتها الاجتماعية والاقتصادية . وللسياسة الخارجية أهمية في مسار المجتمع وتفاعلاته تزداد كلما ازدادت عوامل الاتصال بينه وبين الخارج ، وكلما زادت عوامل الترابط بينه وبين الخارج ، سواء كان منبع هذا الترابط والاتصال ، الثروات ، أم العقائد ، أم الجغرافيا السياسية، أم درجة التطور والطموح،

وكما أن من شأن الحياة الاجتماعية العامرة بالصراعات متعددة الدوافع أن تولد وتفرض مجموعة من المفاهيم والقيم تكون عابرة للمصالح والانتماءات الطبقية والعرقية والاجتماعية، تلبى حاجات عند الجميع، وتمثل مجتمعة عنوان استقرار المجتمع وتماسكه، وقاعدة نموه وتقدمه، فإن من شأن العلاقات الخارجية أيضا أن تولد مجموعة من القيم تكون هي كذلك معبرة للمصالح الذاتية لهذه الدولة أو تلك ومحققة لها بأن ،أي أنها تحقق من المصلحة الذاتية ما هو ممكن، وما هو ضروري، وما لا يتعارض تعارضا جوهريا مع مصالح الدول الأخرى الفاعلة ،

وبشأن هذه القيم العامة فإن التجربة الإنسانية الممتدة والمريرة أثبتت الفكرة نفسها التي جاءت بها رسالات السماء وأكدها ديننا الاسلامي وهي أنه كلما تأسست هذه

القيم العامة وحققت مفاهيم العدل والحرية ، والقدرة على النمو والتطور ، كلما كانت أكثر رسوخا وتأثيرا ، والقاعدة العامة تقول :

كلما زادت مساحة هذه القيم العامة التي تفرض نفسها على الجميع، ويلتزم بها الجميع ، كان ما يتولد عنها من استقرار ونمو وتقدم أرسخ قدما، وأقوى تماسكا ، وأطول أمدا .

إن القهر والقوة الغاشمة يمكن لها أن تفرض الاستقرار، وأن تحدد اتجاهات النمو ونسبه، لكن ليس من شأنها أن تمثل قيما عامة جامعة ترسو على شواطئها الحياة ، ويزهر في أكنافها إبداع الإنسان، وتحقق للمجتمعات داخليا ودوليا ما تصبو إليه من تقدم وازدهار، لكن ما يحقق ذلك فقط أن تكون هذه القيم العامة تتجه باتجاه مفاهيم العدل، والحرية، والتقدم .

إن هذه القاعدة العامة هي هي في السياسة الداخلية وفي السياسة الخارجية ، بل هي هي في وجوه الحياة كلها، وعلى مدى تاريخ الاجتماع الإنساني كله .

إن الإيلاف الذي تحدث عنه القرآن الكريم وكان وجها من أوجه العلاقات الخارجية قبيل البعثة المحمدية، شأنه شأن "حلف الفضول"، وشأن " عدم الانحياز " يعبر عن المفاهيم نفسها التي تتجلى في السياسة الخارجية ، وفي صلتها بالسياسة الداخلية ، وفي علاقاتها بالقوى الاجتماعية وبالوضع الدولي .

كذلك لو أننا دققنا في ظروف اندلاع الحروب والصراعات المسلحة ، والكوارث التي حلت بالإنسانية جراء ذلك لوجدنا أن الظروف المولدة لها ذات صلة وثيقة وجوهرية فيما بسطنا من نظرة للسياسة الخارجية، وللسياسة الداخلية وللصلة بينهما والعوامل المؤثرة فيهما .

أهمية السياسة الخارجية

دائما كانت للسياسة الخارجية أهمية معتبرة في حياة الشعوب، مؤثرة فيها أم متأثرة بها، لكن الأمم والدول ليست واحدة في تأثرها بالسياسة الخارجية، كذلك ليس أثر السياسة الخارجية واحدة في الأزمان كلها .

وإذا كنا نؤكد أن الثروات، والعقائد، والجغرافيا السياسية، ودرجة التطور والطموح، هي العوامل التي تبني في الغالب السياسة الخارجية، فإن حظوظ الأمم والدول من هذه العناصر متباينة، وتقدير الدول والأمم لهذه العوامل متباين أيضا، لأجل ذلك فإن تأثير الدول والأمم بعوامل السياسة الخارجية متباين أيضا .

إن لثروات وعقائد وموقع الوطن العربي وصلاته وطبيعة سكانه مكانة وتقديرا لدى الدول العظمى وفي سياساتها الخارجية تختلف اختلافا جوهريا عما لثروات وعقائد وموقع دولة أخرى مثل تشيلي ، أو حتى البرازيل ، ناهيك بدولة مثل ميانمار أو استراليا أو الفلبين .

لقد ذهب البعض الى القول أن ثروة النفط كانت وبالا على الأمة العربية لأنها جعلتها مطمع الطامعين، وأخضعتها للرياح الدولية العاصفة. وذهب البعض الآخر الى الآثار والضغوط الشديدة الذي خلفه الموقع الحساس لهذا الوطن على فرص وإمكانيات النهوض . وذهب آخرون الى أن عظمة رسالة الاسلام التي حملتها هذه الأمة وانطلقت بها الى العالم هو ما جعلها مستهدفة من الدول الغربية.

والحق أن هذه كلها مجتمعة مثلت عوامل في تحديد صلة الوطن العربي مع الخارج، وفرضت وتيرة هذه الصلة وأفاقها، ورسمت مجتمعة السمات العامة للسياسة الخارجية الحاكمة للأمة، والواجبة عليها.

المثقفون والسياسة الخارجية

يحتاج المثقف ، في إطاره الذاتي الخاص - كصانع للرأي العام - أو في إطاره الحزبي ، أو باعتباره منتميا لدولة ومؤسسات وسلطة، يحتاج الى إدراك ذلك الجوهر الذي بسطناه للسياسة الخارجية، حتى يستطيع أن يتابع ويتفاعل مع الأحداث وتطوراتها، وحتى يستطيع أن يبني فهمه، وموقفه في مسار متنسق، وحتى لا تفاجئه الوقائع فلا يعرف كيف يفهمها، ولا أين يقف منها .

ولا تختلف هذه الحاجة باختلاف موقع المثقف من القوى المتحكمة بالسلطة، ولا باختلاف أدواته في التأثير والتوجيه، لكن هذه الحاجة تزداد ضرورة كلما ازداد تأثير الأمة التي ينتمي إليها أو يهتم بشأنها بالعالم الخارجي، وكلما ازدادت وتيرة الاتصال وفاعلية أدواته مع العالم الخارجي.

وإذا كنا نتحدث عن عصر سمته الأساسية، وثورته الرئيسة هي الاتصالات: سرعة وفاعلية، وهي ثورة تعني اختصار الزمن، وتهاوي الحدود، وتداخل قوى التأثير، وانفتاح آفاق التفاعل والتأثير المتبادل، فإن إدراك المثقف وفهمه لطبيعة السياسة الخارجية وعوامل تشكيلها يصبح أكثر ضرورة، بل يصبح مصيريا في محافظته على دوره في المجتمع وفي ممارسته لهذا الدور.

في مراحل سابقة كان ممكنا لأمة ما أو لقوى مسيطرة في الأمة أن تبني نفسها، وأن تضع خططها، وأن تمضي في تطبيقها، دون أن تضع كبير اهتمام للخارج، بل إن خطط التنمية في العصر الحديث كثيرا ما بنيت على مفهوم إغلاق أبواب الوطن ولو

لفترة مرحلية الى حين تحقيق الانطلاق لاقتصاد الوطن، والى حين تمكين الأمة من عوامل القوة، أو الى حين حسم الصراعات الداخلية، لكن هذا كله لم يعد ممكناً، " لم يعد ضرورياً، ولم يعد مقبولاً"، إن كل خطط العمل والنمو والسيطرة والتغيير بات يجب أن تنجز من خلال الأبواب المفتوحة: فكراً، وقيماً، وواقعا مادياً.

وإذا كنا نرصد ظاهرة انحسار دور وفاعلية القوى السياسية المعارضة في بلداننا، وتعاضم دور السلطات القائمة ودور أجهزتها، فلعن بعض أسباب ذلك يرجع الى عدم إدراك هذه القوى المعارضة لهذا المتغير في طبيعة السياسة الخارجية، إن عدم أو ضعف الإدراك لهذا المتغير توازى مع رهن السلطات القائمة نفسها للقوى الدولية المسيطرة ولسياساتها الفاعلة واندماجها في هذه السياسات، مما زاد من ضعف قوى التغيير الداخلية، وزاد من قوة وتأثير السلطة القائمة وأجهزتها.

إن تراجع مفهوم التغيير الداخلي بالقوة، والاتجاه الى اعتماد العمل الديموقراطي كمدخل للتغيير، وهو تراجع قد تكون معظم قوى التغيير في العالم قد استقرت علي ضفافه، لم يأت فقط نتيجة حاجات داخلية أو بتأثير قوى داخلية، أو نتيجة عنف قوى السلطة وسياساتها المدمرة وانسداد أساليب التغيير بالقوة، وإنما أيضاً نتيجة ازدياد عوامل التأثير الخارجية، ونتيجة التشابك الكبير بين السياسات الداخلية والخارجية الذي أحدثته ثورة الاتصالات.

ومن هنا ازدادت وبشكل كبير أهمية تعاضد وتناصر قوى التغيير في العالم، وزادت أهمية قوى الضغط داخل كل بلد وعلى المستوى الدولي، وما نشاهده من ولادة منظمات، وإطارات حركة وفعل دولية إنما يكشف عن استجابة قوى الفعل لاحتياجات الواقع في ظل هذه المتغيرات .

إن الحركة العالمية لمقاومة العولمة، والأشكال المختلفة من منظمات المجتمع المدني، وولادة منظمات إنسانية وخدمية عابرة للدول، "مثل صحفيين بدون حدود، وأطباء بدون حدود، وغذاء بدون حدود، والسلام الأخضر"، تمثل بعضاً من مظاهر هذه الاستجابة.

قد تكون بعض هذه المنظمات مشبوهة الولادة، وقد يكون بعضها ولدته القوى الغربية المسيطرة بدافع تملك أدوات انتشار وتأثير بعيدا عن مظاهر الدولة وما تستفزه من خشية وحذر، لكن هذا كله - وهو حقيقة - لا يتعارض وحقيقة أن ولادة منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية والخدمية العابرة للقارات تمثل شكلاً من أشكال الاستجابة لهذا التطور الهائل الحادث في السياسة الخارجية والعلاقات بين الشعوب والأمم وفي القدرة على اختزال الزمن، والانفتاح على الغير .

في القرن الثامن عشر كانت جيوش المبشرين، والمستكشفين، تسبق جيوش الغزو وتمهد لها، واليوم فإن فرق البحث ومراكزه، وأجهزة الإعلام ووسائله، والمنظمات

الرسمية الدولية وأدواتها، تمثل مجتمعة طلائع قوى الغزو الثقافي والاقتصادي وحتى العسكري، ومن هنا فإن أمام المثقف مهمة مزدوجة وشائكة، إذ عليه أن يدخل في خصم هذه الحركة المتدافعة، وأن يكون فاعلا فيها، مستفيدا من كل ما توفره من إمكانيات، لكن دون أن يتحول ليصبح - دون أن يدري - خادما لسياسات ومواقف وأفكار هو في حقيقة موقفه على النقيض منها .

إن عدم إدراك هذا المتغير الدولي جعل بعض المثقفين والباحثين في بلداننا يتحولون الى أدوات في تقديم المعلومات والأبحاث للقوى المعادية لأفكارهم وتوجهاتهم والتزاماتهم ، وجعلهم يعملون في إطارات ومنظمات ومراكز أبحاث هي في هذا الموقع المعادي، دون وعي منهم لهذه الحقيقة ، وكمثال على ذلك فقد حرث الأمريكيون والصهاينة أرض مصر والمجتمع المصري، وقتلوه بحثا وتنقيبا في كل ظواهر الحياة ، ما نراه مهما فيها أو تافها، من الأسرة ومشاكل الطلاق والزواج، وختان الإناث، الى خريطة الحياة السياسية والأحزاب الدينية تحت الأرض وفوق الأرض، وما يمكن أن يقع بين هذين الحدين، لكن من خلال باحثين مصريين، ومن خلال مثقفين مصريين ، دون أن يدري هؤلاء حقيقة ما يفعلون، والى من تقدم هذه الدراسات والأبحاث ،وما هي مهمتها ودورها في رسم سياسات تلك الدول والقوى إزاء مصر وأمتها العربية.

المصالح والمبادئ

مما يتم يتداوله كثيرا ، ويعتبر من قواعد فهم السياسات الخارجية ومحاكمتها، أنه في العلاقات الدولية "ليس هناك صداقات دائمة، وإنما هناك مصالح دائمة"، وتقدم هذه الأيقونة في تبرير تغير مواقف الأصدقاء في العلاقات الدولية، وفي كشف أسباب خيبة الأمل في هذه العلاقة أو تلك، والصداقات المتحدثة عنها هنا تلك التي تقوم على المبادئ والتي تقابلها بالطبع العلاقات القائمة على المصالح، وتتصل هذه القاعدة اتصالا مباشرا مع فكرة البراغماتية، التي تتضمن بأن المصلحية وكذلك العملية والواقعية دون أي اعتبار للمبادئ أو القيم أو المحددات الأخلاقية.

والحق فإن المثقف بحاجة ماسة إلى هذه القاعدة ونقدها بأن لأن قراءتها قراءة عابرة من شأنه أن يعزز ويشرع حالة من التخبط والانتهازية المدمرة ، كما أن نقد هذه القاعدة ، وتحديد فهم محدد لها من شأنه أن يوفر وسيلة مهمة من وسائل فهم السياسة الدولية ومتغيراتها .

ونبدأ مقاربتنا لهذه القاعدة بتفكيكها ، إذ هي تتحدث عن المبادئ وعن المصالح وعن العلاقة بينهما ، فالصداقات مبنية على المبادئ والأفكار، والمصالح مبنية على المنافع والمكاسب المتحققة، والقاعدة المطروحة تقدم الطرفين : الصداقات / المبادئ

، والمصالح / المنافع ، كوجهين منفصلين ، وقد يكونا متناقضين ، الثابت بينهما هي المصالح / المنافع ، والمتغير هو الصداقات / المبادئ .

ولقد سمعنا كثيرا من السياسيين والمثقفين يرددون هذه القاعدة وهم يتناولون الصداقة العربية السوفيتية سابقا ، وفي تحليلهم للعلاقات في الوضع الراهن مع روسيا والصين والهند وغيرها ، وكذلك في تبرير التحول عن تلك الصداقات ، فالمصالح في عرف أصحاب تلك القاعدة هي الميزان وهي الأكثر ديمومة وثباتا .

إن هذه القاعدة صحيحة تماما عند مستوى معين من النظر والرؤية ، وخاطئة تماما عند مستوى آخر من النظر والرؤية .

فإذا كان النظر للمصالح في إطار متدني ، إطار ذاتي ، أو إطار جزئي ، أو إطار مرحلي ، فإن اللقاء بينها وبين الصداقات / المبادئ قد لا يرى عند الكثيرين ، بل قد يرى التناقض والتنافر ، وإذا كان النظر في إطار أعلى، إطار جماعي ، وكلي ، واستراتيجي ، فإننا سوف نكتشف التقارب بين المصالح/ المنافع ، والصداقات / المبادئ ، وكلما كان هذا إطار النظر هذا أعلى وأشمل وأبعد مدى كلما تحقق التطابق ، ويمكن أن نقول عند مستوى معين :

إن المبادئ الكبرى والمصالح العليا هما وجهان لقضية واحدة ، وتجليان لجوهر واحد

والمبادئ والمصالح عند هذا المستوى هما التعبير عن إنسانية الإنسان في تفاعله الاجتماعي، وإنسانية مجتمعه في تعامله مع المجتمعات الأخرى، وعن رؤيته لحقائق الأمور في البنى والعلاقات الاجتماعية ، وعن الخيرية التي أودعها الخالق جل وعلا في هذا الإنسان .

وفي توضيح هذه الرؤية نشير الى أن ألمانيا الغربية صرفت " خسرت " في ألمانيا الشرقية، في السنوات الأربع الأولى للوحدة بين الألمانيتين نحو سبعين مليار مارك مستهدفة رفع المستوى الحياتي والخدمي والبنى التحتية لهذا الشطر الشرقي ليكون متماشيا مع ما هو متوفر في الشطر الغربي، وقد تضاعف هذا الرقم على توالي السنون، ولم يتحقق حتى الآن المستوى الموحد بين الشطرين،

في موازين المصالح الضيقة فإن ما قدمته ألمانيا الغربية وما تحمله المواطن الألماني الغربي يمثل خسارة ما كان مضطرا الى تحملها ، لكن في موازين المصالح العليا / أو المبادئ فإن استعادة الوحدة الألمانية وتمكينها من شأنه أن يعود بخير عميم ، على

وجود الدولة والأمة الألمانية ، ويحقق لها على المدى الاستراتيجي ما لا يمكن أن يتحقق أبدا في ظل الانقسام ،

لقد ضربت مثلا بمظهر من مظاهر الثمن الذي دفع وما زال في الوحدة الألمانية ، لأذكر بالمنطق المتهافت والسقيم الذي يحاكم فيه بعض المثقفين والسياسيين المشاركة قضية الوحدة السورية المصرية الرائد وحدة ١٩٥٨ ، وما يقولونه عن خسائر اقتصادية ومادية سوريا نتيجة هذه الوحدة ،

ولأذكر أيضا بما يقوله بعض المثقفين والسياسيين المصريين من خسائر مادية وتكاليف تحملتها مصر الناصرية نتيجة سياساتها العربية والدولية التحررية والتزامها دعم قوى الثورة والتحرر في كل مكان، إن هذا الادعاء - في الحالتين - لم يثبت بالدليل والأرقام ، بل ما ثبت بالنسبة لسوريا وكذلك بالنسبة لمصر- ومن المنظور المادي والمصلحي البحث - عكس ذلك تماما ، ومع ذلك لو افترضنا أن أثمانا مادية دفعت نتيجة هذه السياسات، فإنها في المنظور الاستراتيجي ليست ذات قيمة ، بل إنها بمثابة الاستثمار الذي يعطي لاحقا الخير الكثير .

لننظر الآن وفي هذه المرحلة ماذا ندفع ، وكم تكلفنا ماديا فقط ، سياسة التسوية ، والخضوع للرؤية والمصالح الأمريكية والغربية ، وماذا تولد في مجتمعاتنا من عوامل تفكك وتدمير تطل كل المكونات الثقافية والدينية والاجتماعية ، وما كان يمكن أن يكون عليه وضعنا لو اتخذنا السبيل الآخر سبيل المقاومة ، وسبيل بناء مشروعنا الحضاري المستقل ، وخيارات بناء تنمية أمتنا الموحدة والمستقلة ،

ولعل في ما فعلته وتفعله المقاومة في لبنان وفلسطين دليلا أقرب تناولا، وأوضح أمام أجيال الشباب في هذه الأمة ، ولنأخذ أحدث الأمثلة على ذلك ، لقد أوضح السيد حسن نصر الله في مؤتمره الصحفي يوم الأربعاء ٢ / ٧ / ٢٠٠٨ بمناسبة اتفاق تبادل الأسرى ، أن هذا الاتفاق تأخر كثيرا نتيجة إصرار المفاوض عن حزب الله على أن يكون في مقدمة الأسرى المفرج عنهم ، سمير القنطار، وهو ليس من حزب الله، وأن يشمل الاتفاق استعادة جثامين الشهداء جميع الشهداء اللبنانيين والعرب والفلسطينيين، الذين استشهدوا انطلاقا من الأرض اللبنانية، منذ العام ١٩٧٨ أي انطلاقا من عملية كمال عدوان والتي نفذتها الشهيدة "دلال المغربي" وزملاؤها الفلسطينيون واليمنيين واللبنانيين ،

لقد بقي أسرى حزب الله في السجون الإسرائيلية لأكثر من عام بسبب إصرار المفاوض اللبناني على هذا المطلب ، فهل تعبر فترة الأسر هذه التي كان يمكن أن تختصر لو اكتفى حزب الله بمطالبته بأسراه تضحية لا تتكافأ مع نتائجها، أو تكلفة إضافية لا ضرورة لها ، أو بلغة السوق استثمار خاسر. في الحسابات الضيقة ،- وقد رأينا مثل هذه الحسابات عند السلطة الأردنية التي رفضت سابقا أن يكون الأسرى الأردنيين جزءا من صفقة التبادل السابقة - نعم هذه خسارة لا داعي لها ولا ضرورة

، لكن في الحسابات الاستراتيجية هي عطاء يتطابق مع المصالح العليا للمقاومة، ومع المبادئ الأصلية لها ، ومع الخيارات والصدقات الملزمة لسياساتها ، والى هذا الصنف من الحسابات نبه الأمين العام لحزب الله وهو يعرض هذه القضية .

في السياسة الدولية الراهنة

بعد هذا التطواف في مفاهيم السياسة الخارجية ومكانتها ومستويات النظر إليها، كيف لصناع الرأي العام، أن ينظروا الى السياسات الخارجية الراهنة، كيف لهم أن يقيموا السياسات الدولية، ويتفاعلوا معها، ويبنوا وعيا جمعيا حولها، ويولدوا موقفا جماعيا تجاهها.

صناع الرأي العام الذين أتحدث عنهم واليهم، المثقفون الفاعلون الذين استهدفهم، ليسوا بالطبع أولئك الذين يرون مصالحهم مع قوى الاستغلال والاستبداد والهيمنة في أوطاننا، وليسوا بالتأكيد أولئك الذين يوصفون بأنهم مثقفوا السلطان، وخدام سلطاته.

صناع الرأي العام، الذين أتحدث عنهم واليهم هم أولئك الذين ينتمون الى السواد الأعظم من الأمة، الذين يتطلعون الى المستقبل وهم يحملون أمل بناء حياة حرة مستقلة وناهضة لأمتهم، ويعملون من أجل أن تستعيد هذه الأمة مكانها ودورها وتستانف رسالتها في هذه الحياة،

أنا لا أتحدث هنا عن الناصريين الذين يحملون هذا الهم - وأنا منهم - والذين ما زال كثير منهم يخشون الخوض في مضمار السياسة الخارجية حذرا وخوفا أو قصورا وضعفا .

ولا أتحدث الى التيار السياسي الإسلامي الراهن - وأنا منه - والذي كان النظر في السياسة الخارجية والتفاعل معها أحد أهم التحديات التي واجهها في ماضيه ولم يحقق نجاحا في ذلك .

ولا أتحدث الى قوى التغيير الوطنية واليسارية والديموقراطية ومنظمات المجتمع المدني - وأنا منهم - والذين يواجهون خطر الانشداد الى الخارج بدعاوى عديدة، قليل منها حقيقي، وكثير تحوم حوله الشبهات، وقد لا يعدو أن يكون مجرد كمائن من جهات خارجية لاستغلال هذه القوى وحرफها عن مسارها والتزامها الوطني.

أنا أتحدث هنا الى كل ما سبق ، ومع كل ما سبق ، جميع أولئك الذين فاصلوا الأوضاع والنظم الراهنة، والتزموا العمل من أجل المستقبل، الى الذين يتطلعون ليكون لهم فعل حقيقي في استعادة هذه الأمة لذاتها، وحين يختلفون فيما بينهم أو يتفقون ، فإنهم يفعلون ذلك من أجل هذا الاستهداف نفسه، من أجل إنجاز هذه المهمة ذاتها،

في عالم اليوم هناك جهود جبارة تبذل لتغيير خريطة العالم كي تتوافق مع إرادات القوى العظمى ، وفيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، فإن الجهود الأمريكية تبذل كي يكون العالم في القرن الحادي والعشرين أمريكيا ، وحتى يفهم الأمر على حقيقته يجب توضيح أن القرن الأمريكي ليس المقصود منه أن يكون أمريكي العلم ، ولا أمريكي التقدم ، ولا حتى أمريكي القيم ! ، وإنما أن يكون خاضعا للمصالح الأمريكية ، وكل ما يوفر ويؤكد هذه المصالح ،

وفي عالم اليوم هناك جهودا تبذل من أجل إعادة صياغة العلاقات الدولية والبنى الدولية لتحقيق هذا الاستهداف ،

إن نظرية تفكيك منطقة الشرق الأوسط " - والآن يحاولون ذلك في بعض دول أمريكا اللاتينية - وإعادة تركيبها على قاعدة الانقسامات المذهبية والطائفية والعرقية، والمثل الواضح أمامنا هو العراق بعد الاحتلال، وأفغانستان بعد الاحتلال، وما وضع من خطط لهم كان يمكن أن تطبق على القاعدة نفسها في سوريا ومصر والسعودية لو نجح احتلالهم للعراق واستقرارهم فيه .

وتعطيل واشنطن لخطط إصلاح الأمم المتحدة لتكون ممثلة لعالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وذلك بإدخال دول تمثل قارات العالم الى مجلس الأمن مع حيازتها حق النقض، وإدخال دول كبرى أبعدت عن المجلس بسبب دورها في الحرب العالمية الثانية، وتعطيلها تفعيل العديد من المنظمات المنبثقة عن هذه المنظمة الدولية.

والعمل الدؤوب من قبل واشنطن والمجتمع الغربي للسيطرة على التكنولوجيا النووية، وذلك من خلال منع أي دولة من اكتساب هذه التكنولوجيا، رغم أن معاهدة حظر الانتشار النووي تسمح بذلك، والعمل على تعديل هذه المعاهدة من أجل تقنين عملية المنع هذه، باعتبار هذه التكنولوجيا مظهر مهم من مظاهر استقلالية الإرادة الوطنية، وسبيل ضروري قد لا يوجد غنى عنه لتحقيق تنمية وطنية مستقلة الأسس، مالكة لقواعد وضرورات الانطلاق والاستمرار.

ورغم أن التجربة التاريخية تقطع بأن واشنطن هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت السلاح النووي ضد الإنسان ومجتمعه دون أي داع حقيقي في هيروشيما وناغازاكي، وبذلك يكون العقل السياسي الاستعلائي للإدارة الأمريكية فاقدا للأهلية لرعاية السلاح النووي ومع ذلك فإنها تصر على اعتبار نفسها الأمينة على هذا السلاح وعلى كل ما يخصه من تقنيات ووسائل مرافقه.

وفرض سياسات من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أهدافها الإمساك باقتصاديات مختلف البلدان ، وإبقائها تحت السيطرة، ونشير هنا أنه في المراحل

الدرجة التي مرت فيها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتطلعان الى مد ذراعيهما الى هذا البلد وإخضاعه للاستهداف نفسه، وكاد الأمر أن ينجح لولا تنبه وحزم القوى الفاعلة في بنية الدولة الروسية التي جاءت بالرئيس فلاديمير بوتين وبخطته التي أعادت روسيا الى توازنها والى تطلعها للقيام بدور دولي يتوازن مع حجمها وتاريخها ومصالحها .

وعلى منوال هذه الرؤية ولدت منظمة التجارة العالمية، التي من شأنها- في ظروف التفاوض الراهنة- أن تدوس مصالح وإمكانات الدول الصغيرة والمشتتة لصالح الرأسماليات الكبرى، وأن تقضي على فرص نموها وتقدمها المحدودة، وأن تزيد من هيمنة الشركات والدول الكبرى في العالم.

وعلى منوال هذه الرؤية صدرت إلينا ، والى غيرنا فكرة الخصخصة ومنهجها ، والخصخصة هنا لا تعني بحال من الأحوال إعطاء القطاع الخاص الوطني مكانة مميزة، وإنما هي في الجوهر تعني تخلي الدولة عن مسؤولياتها تجاه المجتمع، وترك هذه المسؤوليات للقطاع الخاص الوطني والأجنبي ولشروط العرض والطلب، وحين نقول ذلك فإن هذا يعني فتح كافة مجالات العمل الوطنية للرأسمال الأجنبي، ويتولد عن هذه الحقيقة ظاهرتين متلازمتين : ربط للرأسمال الوطني بعجلة الرأسمالية العالمية ، وكذلك تحقيق اختراق لجسم المجتمع ومؤسساته دون استثناء، والنتيجة الوحيدة هي ضياع أي فرصة للتنمية الوطنية، إن المخصصين يريدون أن يلغوا التزام "الدولة / المجتمع" تجاه التعليم، وتجاه الصحة، وتجاه الأمن الاجتماعي، وتجاه معادلة "الأجور / مستوى المعيشة"، وتجاه النقد الوطني، وتجاه الأمن العام، وتجاه مؤسسات الأمن، وتجاه تطوير البنية الرئيسية في المجتمع، وهذا كله لصالح الشركات والجهات الخارجية، وخضوعا لسياسات صندوق النقد البنك الدولي.

إن واشنطن التي رفضت التوقيع على معاهدة روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، حماية لجنودها وسياسيها من الجرائم التي يرتكبونها في العديد من دول العالم، أقامت لنفسها هيئات ومعايير خاصة تحاكم الآخرين عليها، وهي بهذا تحاول أن تقول للجميع أنها الدولة العظمى الوحيدة، وأن من حقها أن تخضع الآخرين لمعاييرها، فكان لها تقريرها السنوي الخاص بالديموقراطية وحقوق الإنسان في العالم، وتقريرها الخاص بالدول والمنظمات الإرهابية والراعية للإرهاب في العالم، وتقريرها الخاص بالحريات الدينية في العالم.

إن تطلعنا لعالم تتوفر فيه شروط العدل والحرية وأركانها يستوجب علينا أن نقف ونعمل وننحاز الى جانب مجتمع دولي متعدد الأقطاب، متعدد النماذج، ومتنوع القيم، وإذ نرقب السعي الأمريكي الحثيث لبناء مجتمع دولي وحيد القطب فإن الضرورة تكون أشد في العمل والنضال لبناء ذلك المجتمع المتعدد الأقطاب،

في الإطار العام :

علينا أن ندعم ونناضل مع كل القوى التي تناهض العولمة، وتتصدى لمظاهرها، ولاجتماعاتها، ولاستهدافاتها، فهذه في حقيقتها تناضل من أجل التعددية العالمية، وهو استهداف حقيقي وضروري لكل قوى التحرر وقوى العدل الاجتماعي. إن الانخراط في مواجهة قطار العولمة، وتقوية الجبهة الدولية في هذا الشأن من شأنه أن يوسع فرص الصمود أمام دول العالم الضعيفة ، وأن يخفف من وحشية قطار العولمة، والذي لا صلة حقيقة بينه وبين التقدم العلمي الهائل الذي تشهده البشرية بدء من قطاع الاتصالات وحتى قطاع الهندسة الوراثية، وصولاً إلى التقنيات النووية وعلوم الفضاء وأفاقه، إن العولمة المتحدث عنها لا تريد أن تنقل دول العالم الضعيفة للاستفادة من هذه المرحلة الهائلة من مراحل التقدم الإنساني ، وإنما تريد أن تجعل من هذا التقدم سلاحاً في توكيد وضبط السيطرة على هذه الشعوب وثرواتها، وهو ما تسعى القوى الدولية لمقاومة العولمة أن تتصدى له ،

علينا أن نقف إلى جانب شيوع التكنولوجيا النووية وحق الشعوب في الحصول عليها، دون شروط، ودون سيطرة خارجية، وعلينا أن نعارض كل مراجعة لمعاهدة حظر الانتشار النووي لا يكون هذا هدفها، على كل الدول القادرة على تملك كل مراحل ومستويات التقنية النووية أن تملكها، وكلما زاد تعدد هذه القوى زادت فرص امتناع احتكار هذا القطاع من العالم ، وهو قطاع رئيسي ذو صلة عضوية بالكثير من القطاعات القادرة لعملية التقدم بدءاً من قطاعات الطاقة ، إلى قطاعات التقنية الدقيقة.

علينا أن نقف إلى جانب كل الحركات الساعية إلى التعددية الثقافية، وإلى رفض التمييز في القيم الإنسانية، إذ لا سبيل لقيام مجتمع دولي متوازن ومستقر إلا بأن تكون قيمه العامة مجسدة لثقافات وقيم مجتمعاته المتباينة، إن كل المواثيق، والمعاهدات، والتشريعات الدولية التي صيغت في إطار الاحتكارية الدولية يجب السعي إلى تعديلها، وإعادة صياغتها لتستوعب التعدد في الأديان وفي الحضارة والقيم الإنسانية، إن هذا ضروري جداً حتى لا تشعر أمة من الأمم أن المجتمع الدولي ومؤسساته وقيمه معادية لها.

علينا أن نشجع ونسعى إلى ولادة كتلتا اقتصادية واجتماعية وسياسية بين دول العالم الثالث، كتلتا حقيقية يكون من شأنها أن تزيد من قوة وفرص هذه الدول لنهوض بأوضاعها ، وللوقوف في وجه إرادة الاستيلاء على العالم والانفراد بقيادته. إن العالم بحاجة إلى ضمير ، وقد مثلت حركة عدم الانحياز في حينها ضمير العالم في مواجهة انقسامه إلى معسكرين وقطبين ، والآن وفي المستقبل فإن المجتمع

الدولي في أمس الحاجة الى مثل هذا الضمير الذي تشده مصالح المجتمع البشري المشتركة وقيمه الجامعة بأكثر مما تشده مصالح دوله الكبرى وقيمهها .

علينا أن نقف بحزم ضد كل إشكال التجمع الاستلحافي الذي تعمل وتخطط له دول الغرب الاستعمارية، وإذا كانت خطط إقامة الشرق الأوسط الجديد والكبير تعبر عن الرؤية الأمريكية الصهيونية، فإن خطط إقامة الاتحاد المتوسطي تعبر عن رؤية فرنسا في العهد الساركوزي، والدعوتين من الصنف والاستهداف نفسه، وعلينا العمل والدعوة للتصدي لهما وإدانة وكشف كل العاملين والمنخرطين في هاتين الدعوتين وأمثالهما، إن هذه الدعوات هي الوجه المناقض والمجهض لدعوتنا الى تشجيع التكتلات على مختلف أنواعها بين دول العالم الثالث ولاستهدافات هذه الدعوة.

علينا أن نقف بحزم وبقوة الى جانب قوى الديمقراطية في العالم، الديمقراطية الحقيقية، وليست المخادعة والوظيفية، التي تنادي بها واشنطن أو أي مركز غربي آخر، فديموقراطية هذه الدول والمراكز تبدأ وتنتهي عند الحدود التي تحقق لها مصالحها، وهي تبغي من وراء رفعها لشعارات الديمقراطية أن تخترق هذا المجتمع أو ذلك ، وحين يتحقق لها ذلك حتى ولو عبر أشع النظم الاستبدادية فإن دعوات الديمقراطية تتراجع بل وتختفي،

بل إن فكرة إعادة تقسيم وبناء منطقة الشرق الأوسط على أساس طائفي وعرقي التي اعتمدها الولايات المتحدة وتقبلتها ودعمتها دول الناتو، هي في حد ذاتها فكرة قائمة على القسر والاستبداد، وليس على تنفيذ رغبات وتوجهات شعوب المنطقة وإرادتها "وهذا جوهر الديمقراطية".

علينا أن نقف دون هوادة الى جانب المؤسسات والحركات والشروط التي تعمل على محاربة الفساد ، وضد القوى والمؤسسات والحالات التي تولد الفساد وتشجع عليه، إن الحرب على الفساد هو من أهم ما يجب أن يحرك مواقفنا ونضالاتنا، لأن الفساد واحد من أهم معوقات التنمية والتقدم الاجتماعي ، والقوى الاجتماعية التي ينمىها الفساد ، وينمو معها هي القوى الرئيسية في المجتمع الداعمة للاستبداد والمعيقة لأي تنمية حقيقية، والتي تمثل أهم قنوات الاختراق الخارجية لبنية الوطن واقتصاده .

والفساد في أحد وجوهه هو من نواتج الاستبداد، ومن أخلاقيات الشركات الكبرى في الحصول على امتيازاتها، وعقودها، ومن انعدام أو تراجع مؤسسات محاربة الفساد في المجتمع المحلي والدولي، لذلك فإن النضال من أجل الديمقراطية، ومن أجل سيادة القانون، ومن أجل حرية الصحافة، ومن أجل حرية تداول المعلومات والشفافية، يعتبر مظهرا من مظاهر مصداقية التصدي للفساد.

ولقد أدركت الكثير من القوى الدولية أهمية مكافحة الفساد، وحتى لا نتوهم فإن أول من تنبه الى هذه الحقيقة من القوى الدولية الفاعلة كانت الشركات الكبرى التي

ضاعت عليها الكثير من العقود بسبب الرشاوى التي قدمها سياسيون وممثلون لشركات منافسة. كانت اقدر بحكم ظروف تاريخية على التوصل الى مفاتيح الفاسدين ، وبالتالي ضاعت عليها الأرباح المنتظرة من تلك العقود، لكن رغم هذه الحقيقة تولدت في نهاية المطاف حركة دولية للكشف عن الفساد ومحاربتة: مواقع، وآلياته، ورجاله ، وأساليب تغطيته، وإذا كنا في العديد من دولنا لسنا بحاجة الى كثير عناء للاستدلال على مواقع الفساد ومظاهره ونواتجه فإن علينا أن نشدد نضالنا الداخلي وأن نتعاقد مع كل القوى الدولية والمؤسسات الدولية التي تعنى بالكشف عن الفساد ومحاربتة،

علينا أن نحارب مظاهر العنصرية في العالم ، المظاهر القديمة ، والمظاهر الجديدة ، إننا نواجه الكيان الصهيوني كغاصب لأرضنا وكمشروع غربي للسيطرة على أمتنا ، وكوجود عدواني ضد حقوقنا ومعتقداتنا ، لكننا على المستوى الدولي يجب أن نواجهه ككيان عنصري، وهذه حقيقة واضحة بإمكانها أن تجمع حولها الكثير من دول العالم ، وقد فعلت ذلك من قبل حين صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار اعتبر الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ودعا الى مواجهتها ، وحينما وقفت معظم دول العالم - فيما عدا دول الغرب الاستعماري تتقدمها الولايات المتحدة - ومنظماته الشعبية الى جانب هذا القرار في مؤتمر مكافحة العنصرية الذي عقد في سبتمبر عام ٢٠٠١ في ديربان في جنوب أفريقيا ،

وعلى قاعدة الطبيعة العنصرية للكيان الإسرائيلي فإن في مقدورنا أن نحقق مع قوى التغيير والمناهضة دوليا وذلك من خلال تبيان استحالة تحقيق سلام عادل مع هذا الكيان، حتى بالحد الأدنى من السلام العادل ، الحد الذي ينهي الطبيعة العنصرية لهذا الكيان، ويلغي الطبيعة الاستلحاقية لهذا النظام مع الغرب الإمبريالي، ويعيد الفلسطينيين الى ديارهم، ويعوض عليهم نتيجة ما لحقهم من أذى خلال الفترة السابقة، ويفتح المجال لتفاعل ديموقراطي يحدد شكل الحل النهائي لهذا المشروع الاستعماري الغربي.

وإضافة الى هذا المظهر من مظاهر العنصرية البغيضة فإنه تولدت في المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة مظاهر أخرى تلتقي على مواجهتها قوى الديموقراطية والتغيير في العالم وعلينا أن نناضل معها في هذا المجال ، إن هناك قوانين وإجراءات عنصرية في المجتمعات الغربية ضد المهاجرين من الجنوب، وهناك إجراءات وقوانين عنصرية ضد المسلمين في الغرب، وهناك عملية احتكار عنصرية للأدوية والعلاجات الخاصة بالأمراض المستعصية لا يستطيع الحصول عليها إلا مواطنو الدول المتقدمة لارتفاع أسعارها واحتكارها، وهناك نظرة عنصرية استعلائية لمرحلة الاستعمار التي مارسها الغرب ضد بلدان الجنوب ، نظرة تمنعه من الاعتراف بطبيعة تلك المرحلة وبمسؤوليته تجاهها وتجاه نتائجها التي ما زالت مستمرة حتى الآن.

علينا أن نفق الى جانب كل القوى التي تناضل من أجل استغلال رشيد ومسئول
وإنساني لخيرات الأرض وثرواتها ، والتي تناضل من أجل تحميل القوى
الاستعمارية والشركات الإمبريالية مسؤولية ما حدث من تخريب وتلوث في البيئة
وما حدث من تحول في المناخ، وما حدث من استخدام عشوائي للطاقة.

إن الأرض التي نحيا عليها تدمر تدريجيا بفعل هذه السياسات، ولعل ما يمر من
كوارث تصنعها الأعاصير والجفاف والفيضانات هي بعض نواتج هذه السياسات ،
وهي نواتج لا تقف عن حدود قومية ولا عند سواحل قارية وإنما تُلغ الأرض كلها ،
وتضرب في كل مكان دون هوادة، لكن البلدان النامية ، وحزام الفقر في العالم هو
الأكثر تأثرا بها، ولا بد من رص الصفوف من أجل بناء جبهة عمل دولية تعمل على
وقف هذا التخريب، وتفرض على محدثيه تحمل نتائج أعمالهم، وتبني سياسة أخرى
في التعامل مع هذا الكوكب، سياسة تجسد معنى الاستخلاف الذي جاء به الاسلام،
والذي يتضمن فيما يتضمن: ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية في حدود الضرورات
الإنسانية، وفي نطاق يتحقق معه إعادة إنتاج هذه المواد، وتنميتها لتتوافق مع زيادة
الحاجة الإنسانية لها، ولتتوافق أيضا مع حاجة الأجيال القادمة لها .

وأخيرا

واضح مما سبق أن السياسة الخارجية لأي دولة أو حزب، أو صانع للرأي العام،
إنما تنبني على قواعد السياسة الداخلية وعلى موجهاتها، فالذي لا يملك رؤية في
عملية التغيير الداخلي، ولا يملك برنامجا لبناء مستقبل وطنه وأمتة، لا يستطيع أن
يتملك ولا أن يبني سياسة خارجية ذات قيمة أو معنى،
وواضح أن متغيرات العصر المعرفية والتقنية والاجتماعية أصبحت من السرعة
والشمول والتداخل ما جعل تأثير الخارج على الداخل تأثيرا لا يستطيع أحد أن
يتجنبه ولا أن يدرأ عن نفسه تبعاته، كما لا يستطيع أن يواجهه منفردا.
وفي كل ما أشرنا إليه من ضرورات ومجالات يجب القيام بها على مستوى الخارج،
إنما كان مجرد نماذج وأمثلة تحدد في مجموعها اتجاه الفعل ومنحاه، وكانت
تستهدف بشكل مباشر أن تزيد من فاعليتنا الداخلية وقوة تأثيرنا في مجتمعاتنا.
إن أخطر ما تمنى به دولة، أو يمني به حزب أو منظمة أو مفكر ، أن تفقده
المتغيرات المتلاحقة والمتداخلة إمكانية تبيين الموقف الصحيح إزاءها، فيقع نتيجة
ذلك في تناقض المواقف إذ يقف إزاء مسألة ما في موقع، وإزاء أخرى في موقع
مضاد رغم انتماء المسألتين للمصالح والقوى والمحددات نفسها، إن من شأن هذا
التخبط أن يضع أي تأثير مرتجى لهذه المواقف، ويعطي حصيلة سلبية متضاربة
على غير ما كان مأمولا أو مطلوبا.

إن على الجميع : الدولة والحزب والمنظمة والمفكر وصانع الرأي العام أن
يتحسس مواقع قدميه، وأن يدقق تماما في المكان الذي يقف فيه، حتى لا يرى

نفسه في غير المكان الذي أراد، وحتى لا يكتشف في لحظه ما أنه يقف في المربع نفسه الذي يقف عليه عدوه، وحتى لا يفجع بأن حصيلة مواقفه ونضالاته، وتضحياته، خواء نتيجة تضاربها وتناقضها .

في إطار السياسة الخارجية، كما في إطار السياسة الداخلية، نحن مدعوون الى تملك الرؤية النظرية الصحيحة والواضحة والشمولية، ونحن مدعوون الى العمل والى متابعة كل هذه المهمات، وفي مختلف هذه الساحات، حتى تكون لنا فاعليتنا، وحتى تتراكم هذه الفاعلية لتصل الى لحظة التغيير المنشود،

الشارقة ٨ / ٧ / ٢٠٠٨

د. مخلص الصيادي